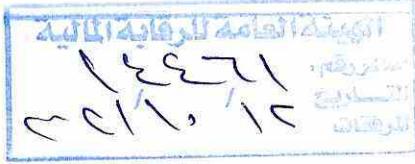




السيد الأستاذ/ عنتر السيد جاد
رئيس مجلس إدارة - شركة وثاق للتأمين التكافلي



تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى نشرة الاكتتاب المقدمة للهيئة بتاريخ 11/10/2021 بشأن طرح وثاق صندوق استثمار شركة وثاق للتأمين التكافلي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري (وثاق)، بإجمالي مبلغ مستهدف 100 مليون جم (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسم على عدد 10 مليون وثيقة (عشرة مليون وثيقة) قيمتها الإسمية 10 جم (عشرة جنيهات مصرية) مخصص منها:

- **لحصة التأسيس (شركة وثاق للتأمين التكافلي)** عدد 1 مليون وثيقة (واحد مليون وثيقة) بإجمالي مبلغ 10 مليون جم (عشرة مليون جنيه مصرى) مقابل مساهمتهم في رأس مال الصندوق
- **طرح باقي الوثائق** البالغ عددها 9 مليون وثيقة من خلال الاكتتاب العام، بحد أدنى 5 أيام في حالة تمام تغطية الاكتتاب.

كما نتشرف بان نرسل لسيادتكم رفق هذا نسخة طبق الأصل من نشرة اكتتاب صندوق استثمار شركة وثاق للتأمين التكافلي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري (وثاق) بعد مراجعتها وموافقة الهيئة علها، والمخصص له من الهيئة برقم (841) بتاريخ 2021/10/03

هذا ونود الاحاطة ان نشرة الاكتتاب تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية وتم اعتمادها برقم (451) بتاريخ 10/12/2021، ووجدت متماشية مع أحکام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، علمًا بأن اعتماد الهيئة المذكورة ليس اعتماد للجداول التجارية للنشاط موضوع نشرة الاكتتاب أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة. حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التتحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملؤها وفقاً للنموذج المعروض لذلك، وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة، ويتحمل كل من الجهة المؤسسة للصندوق (مدير الاستثمار) وكذلك مراقب الحسابات المسئولة عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علما بأن الاستثمار في هذه الوثائق هو مسئولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوايد).

يرجى التنبيه نحو اتخاذ اللازم في ضوء ما تقدم وموافقة الهيئة بإخطار بموقف تغطية الاكتتاب مرفقا به كشوف التغطية معتمدة من الجهات متلقية الاكتتاب على ان تتضمن الكشوف كافة البيانات المنصوص عليها بالمادة (56) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، مع مراعاة القرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة بشأن تلقي الاكتتاب / الشراء والاسترداد في وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة، وذلك حتى يتسمى للهيئة اصدار الموافقة المئوية على اصدار الوثائق.

وتفضلا بقبول فائق الاحترام.

تحريرا في: 2021/10/12

مختار عبد الفتاح
مختار عبد الفتاح

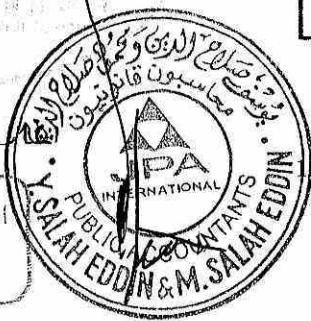
د. سيد عبد الفتاح
نائب رئيس قطاع
الإشراف والرقابة على سوق المال

محتويات نشرة الكتاب العام
في وثائق صندوق إستثمار شركة وثاق للتأمين التكافلي
النقدى ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدورى (وثاق)

الصفحة	المادة
2	تعريفات
4	مقيمة وأحكام عامة
4	تعرف وشكل الصندوق
5	مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه
6	هدف الصندوق
6	السياسة الاستثمارية للصندوق
8	المخاطر
9	الافتتاح الدوري عن المعلومات
11	المستثمر المخاطب بالنشرة
11	أصول الصندوق وأمساك السجلات
11	الجهة المؤسسة للصندوق والإشراف على الصندوق
13	تسويق وثائق الصندوق
14	الجهة المسئولة عن تلقى طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد
15	مراقب حسابات الصندوق
16	مدير الاستثمار
19	شركة خدمات الإدارة
21	أمين الحفظ
22	الاكتتاب في الوثائق
23	جامعة حملة الوثائق
24	إسترداد / شراء الوثائق
25	الاقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد
25	التقييم الدوري
26	أرباح الصندوق والتوزيعات
27	وسائل تجنب تعارض المصالح
28	إنهاء الصندوق والتصفية
28	الأعباء المالية
30	أسماء وعنوان مسئولي الاتصال
30	ـ رقم مراقب الحسابات
31	ـ رقم الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار
31	ـ رقم مستشار القانوني



٤٦٦٠

 رضا عبد العظيم جابر
 المحامي

 الشركة المصرية لخدمات الادار
 في مجال صناعة الاشتراك

بند (١) تعریفات

المصطلح	التعریف
القانون	قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته.
اللائحة التنفيذية	اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ وفقاً لآخر تعديلاً لها والقرارات المكملة لها.
البيئة	الهيئة العامة للرقابة المالية
صندوق الاستثمار	وعاءً لاستثمار مشاركي يتيح للمستثمرين فيه المشاركة الجماعية في الاستثمار في المجالات المنصوص عليها في هذه النشرة ويتم إدارته بواسطة جهة فنية ذات خبرة في مجال إدارة صناديق الاستثمار يطلق عليها إسم مدير الاستثمار.
صندوق استثمار مفتوح	صندوق استثمار يتيح شراء واسترداد الوثائق بصفة دورية طبقاً لما هو محدد بالنشرة بما يؤدي إلى ثبات أو إنخفاض أو زيادة حجمه مع مراعاة العلاقة بين أموال المستثمرين والمبلغ المجنوب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وعلى النحو الوارد بالقانون ولائحته التنفيذية، دون الحاجة إلى قيده في البورصة.
صندوق الاستثمار النقدي	صندوق استثمار يصدر وثائق مقابل استثمار جميع أصوله في استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقيات إعادة الشراء وأذون الخزانة وشهادات الادخار البكية ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى.
الصندوق	صندوق استثمار وثاق للتأمين التكافلي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري والمنشأ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية
المستثمر / حامل الوثيقة	الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بالإكتتاب في وثائق الصندوق خلال فترة الاكتتاب العام (المكتب) أو شراء وثائق الصندوق فيما بعد خلال عمر الصندوق (المشتري)، ويسمى حامل الوثيقة.
جماعة حملة الوثائق	الجامعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.
صافي قيمة الأصول	القيمة السوقية للأصول الصندوق مخصوصاً منها الإلتزامات وكافة المصاريف المستحقة عليه.
الجنة المؤسسة	شركة وثاق للتأمين التكافلي.
الاكتتاب العام	طرح أو بيع وثائق الاستثمار المصدرة عن الصندوق إلى جمهور غير محدد سلفاً ويفتح باب الإكتتاب بعد نشر نشرة الإكتتاب في صحيفة مصرية واسعة الإنتشار والموقع الإلكتروني للصندوق ويظل باب الإكتتاب مفتوحاً لمدة عشرة أيام على الأقل ويجد أقصى شهرين.
جريدة الإعلان	نشرة الإكتتاب العام وهي الدعوة الموجهة إلى المستثمرين للإكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق والمعتمدة من البيئة والمنشور ملخصها في أحدى الصحف اليومية واسعة الإنتشار والموقع الإلكتروني للصندوق وفقاً لقرار الهيئة رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٨.
جريدة الاستثمار	وفقاً لنص المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية، ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق وبشكل مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق.
استثمارات الصندوق	هي كافة الاستثمارات المستهدفة والمنصوص عليها بالبند (٦) الخاص بالسياسة الاستثمارية والتي تشمل الأدوات النقدية وكذلك أدوات الدين قصيرة الأجل وتتضمن أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات والمصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي واتفاقيات إعادة الشراء ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى.

٤٦٦٠



قيمة الوثيقة	
الجهة متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الاسترداد	القيمة التي يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم عمل التقييم والتي سيتم الإعلان عنها يومياً داخل فروع الجهة متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الاسترداد ومن خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق.
الإكتتاب	شركة مباشر إنترناشونال لتداول الأوراق المالية. النقدم للإستثمار في الصندوق خلال فترة فتح باب الإكتتاب العام في وثائق الصندوق وذلك وفقاً للشروط المحددة بالنشرة.
الشراء	شراء المستثمر للوثائق الجديدة المصدرة أثناء عمر الصندوق وذلك بعد إنتهاء فترة الإكتتاب العام طبقاً للشروط المحددة بالنشرة.
الاسترداد	حصول المستثمر على كامل قيمة بعض أو جميع الوثائق التي تم الإكتتاب فيها أو المشتراك طبقاً للشروط المحددة بالنشرة.
مدير الاستثمار	هي الشركة المسئولة عن إدارة أصول وإلتزامات الصندوق وهي شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية.
مدير محفظة الصندوق	الشخص المسؤول لدى مدير الاستثمار عن إدارة إستثمارات الصندوق.
شركة خدمات الإدارة	شركة متخصصة تتولى إحتساب صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار وعمليات تسجيل إصدار واسترداد وثائق إستثمار الصندوق، وأعداد القوائم المالية للصندوق بالإضافة إلى الأغراض الأخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وهي الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (ServFund).
أمين الحفظ	الجهة المسئولة عن حفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق وهو البنك العربي.
الأطراف ذو العلاقة	الأطراف المرتبطة بشاطط صندوق الاستثمار ومها على سبيل المثال: مدير الاستثمار، أمين الحفظ، البنك المودعة لديه أموال الصندوق، شركة خدمات الإدارة، الجهة متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الاسترداد، مراقب الحسابات، المستشار الضريبي، المستشار القانوني، أعضاء مجلس الإدارة أو أي من المديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في إتخاذ القرار لدى أي من الأطراف المذكورة أو أي حامل وثائق تتجاوز ملكيته (5%) من صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار.
الأشخاص المرتبطة	الأشخاص الطبيعيون وأى من أقاربهم حتى الدرجة الثانية والأشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط والجمعيات المالية المكونة من شخصين أو أكثر التي تكون غالبية أسهمهم أو حصص رأس مال أحدهم مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر أو أن يكون مالكها شخصاً واحداً، كما يعد من الأشخاص المرتبطة الأشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص آخر من الأشخاص المشار إليهم.
المصاريف الإدارية	هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سدادها بموجب مطالبات فعلية ومها على سبيل المثال وليس الحصر مصاريف الإعلان والنشر ومصاريف الجهات الرقابية والسيادية ومصاريف ارسال التقارير النصف سنوية لحملة وثائق الصندوق.
يوم العمل المصري	هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت وال العطلات الرسمية على أن يكون يوم عمل بالبنوك والبورصة.
سجل حملة الوثائق	سجل لدى شركة خدمات الإدارة تدون فيه جميع بيانات حملة الوثائق وأى حركة شراء أو استرداد تمت على تلك الوثائق، وتكون شركة خدمات الإدارة مسؤولة عن تعديل السجل حسب ما يطرأ على بياناته من تغيرات.
لجنة الإشراف	هي اللجنة المعينة من قبل مجلس إدارة شركة وثائق للتأمين التكافلي للإشراف على الصندوق والتنسيق بين الأطراف ذوي العلاقة.
العضو المستقل باللجنة	أى شخص طبيعي من غير التنفيذيين ولا المساهمين ولا جميع مقدمي الخدمات للصندوق، ولا يرتبط بأى منهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومن غير كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث



٤٦١٦٠



سنوات السابقة على تعيينه بالمجلس وتحصر علاقته بالصندوق في عضويته بلجنة الإشراف ولا يتلقى أو يتضاد منه سوى مقابل تلك العضوية وتزول صفة الاستقلال عنه متى فقد أيًا من الشروط المبالغ ذكرها أو مرت ست سنوات متصلة على عضويته بلجنة الإشراف وللتزم الصندوق بإخطار الهيئة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إنتهاء عضوية أي من أعضاء لجنة الإشراف.

بيان (2) - مقدمة وأحكام عامة

- قامت شركة وثاق للتأمين التكافلي بإنشاء صندوق استثمار أصوله بالطريقة الموضحة في السياسة الاستثمارية بالبند (6) من النشرة ووفقاً للأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقرارات الصادرة تنفيذاً لها. قام مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي بتشكيل لجنة الإشراف على الصندوق طبقاً للشروط المحددة بالمادة (163) من اللائحة التنفيذية وكذلك قواعد الخبرة والكفاءة الصادرة بالقرارات المكملة لها.
 - تولى لجنة الإشراف وفقاً لاختصاصاتها بموجب القانون ولائحته التنفيذية تعيين مدير الاستثمار، الجهات متلقية الإكتتاب، شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، مراقب الحسابات، المستشار الضريبي وتكون مسؤولة عن التأكيد من تنفيذ التزامات كل منهم كما تتولى تعيين كافة مقدمي الخدمات للصندوق.
 - هذه النشرة هي دعوة للإكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق وتتضمن كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدقة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم ودون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة.
 - تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص الأحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.
 - الإكتتاب في أو شراء وثائق استثمار الصندوق يُعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة وإقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي تم الإفصاح عنها في البند (7) من هذه النشرة.
 - تلتزم لجنة الإشراف بتحديث نشرة الإكتتاب كل عام، على أنه في حالة تغيير أي من البنود المذكورة في النشرة فيجب إتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصاتها الواردة بالبند (11) بالنشرة على أن يتم إعتماد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.
 - يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من خلال الجهة المؤسسة للصندوق والجهات متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الاسترداد والموقع الإلكتروني للصندوق.



ند (3) – تعریف و شکل الصندوق

三

اسم الصندوق:

صندوق استثمار شركة وثاق للتأمين التكافلي النقدي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري (وثاق).

شکر و میوه‌های کافل





الشكل القانوني للصندوق

أحد الأنشطة المرخص بمزاولتها للجهة المؤسسة وفقاً لأحكام القانون وبموجب موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

تاريخ و رقم الترخيص الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية

٢٠١٩/٣/٥ بتاريخ رقم ٨٦٤

تاريخ مزاولة النشاط

تاريخ مزاولة النشاط الفعلى يبدأ من تاريخ اليوم التالي لتاريخ غلق باب الإكتتاب في الصندوق

نوع الصندوق

هو صندوق إستثمار مفتوح يعمل في أدوات النقد ذو عائد يومي تراكمي وتوزيع دورى طبقاً للشروط المحددة تفصيلاً بالبند 23 من النشرة.

مدة الصندوق

خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص بمزاولة أعماله.

مقر الصندوق:

25 شارع مصدق - الدقى - الجيزه - جمهورية مصر العربية.

السنة المالية للصندوق

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من ذات العام، (على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضى من

تاريخ تأسيس الصندوق حتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية بشرط ألا تقل هذه الفترة عن 12 شهر).

عملة الصندوق

الجنيه المصري وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول والإلتزامات وإعداد القوائم المالية وكذا عند إكتتاب/شراء/استرداد وثائق الصندوق أو

عند التصفية.

الموقع الإلكتروني للصندوق

www.afim.com.eg

www.wethaq-egypt.com

بند (٤) - مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

حجم الصندوق المستهدف خلال فترة الإكتتاب

١٠٠ مليون جم (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسم على عدد ١٠ مليون وثيقة (عشرة مليون وثيقة) قيمتها الإسمية ١٠ جم (عشرة جنيهات مصرية) مخصص منها للجهة المؤسسة عدد ١ مليون وثيقة (واحد مليون وثيقة) بإجمالي مبلغ ١٠ مليون جم (عشرة مليون جنيه مصرى)

يجوز تغفيق إكتتابات بما يفوق المبلغ المستهدف مع مراعاة الالتزام بالاحكام المقررة في هذا الشأن التي تقضي بـلا يزيد الحد الأقصى لحجم

الصندوق عن خمسين مثل القدر المجبوب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق

يجوز تغفيق الصندوق بعد غلق باب الإكتتاب

يجوز تلقي طلبات شراء وثائق جديدة في حدود ٥٥٠ مثل القدر المجبوب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق، وفي جميع الأحوال يتعين الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على المسماة كل زيادة في عدد الوثائق المجنحة من الجهة المؤسسة في حساب الصندوق بما يتبع زيادة

٦١٦٠ الحد الأقصى للوثائق المطروحة.

الحد الأدنى/الأقصى لنسبة ملكية الجهة المؤسسة

إنما للأحكام المنظمة في هذا الشأن، قامت الجهة المؤسسة بتخصيص مبلغ ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جم (فقط عشرة مليون جنيه مصرى) كحد أدنى للمبلغ المجنب ويستخدم للإكتتاب في عدد مليون وثيقة من وثائق الصندوق بقيمة إسمية ١٠ جنيه للوثيقة الواحدة، ولا يجوز للجهة المؤسسة استرداد الوثائق المصدرة مقابل هذا المبلغ قبل إنتهاء مدة الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسماة ووفقاً للضوابط التي تضعها والتي تمثل



1. الحصول على موافقة الهيئة المسبيقة، ويكون ذلك بنقل ملكية الوثائق محل التعامل للغير من توافر فيهم ذات شروط المؤسسين المنصوص علىها بالقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا شأن.
 2. لا يجوز للجهة المؤسسة للصندوق إجراء ذلك التصرف قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن أئتي عشر شهراً من تاريخ تأسيس الصندوق، وتلتزم شركة الصندوق باتخاذ إجراءات اثبات ملكية الوثائق محل التصرف بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارات.
 3. يتعين أن يتضمن الاتفاق بين البائع والمشتري قيمة الوثيقة الصادرة عن شركة خدمات الإدارات كسعر استرشادي في تاريخ التعاقد بخلاف قيمة المعاملة المتفق عليها.
 4. تلتزم صناديق الاستثمار بـمراقبة كافة القرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة بشأن التعامل على الأوراق المالية وإجراءات نقل الملكية حسب طبيعة الصندوق.
 5. يحق لمؤسس الصندوق بنقل الملكية - الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح - متى تتحقق -
- وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يقل القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة في الصندوق عن مبلغ 10.000.000 جنيه مصرى (فقط عشرة مليون جنيه مصرى) او نسبة 2% من الأموال المستثمرة فيه ايهما أعلى.

بند (5) – هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء إدخاري وإستثماري يمنع عائد يومي تراكمي وتوزيع دوري طبقاً للشروط المحددة تفصيلاً بالبند (23) من هذه النشرة بشأن الأرباح وذلك من خلال توزيع إستثماراته على الأدوات الإستثمارية المنصوص عليها بالبند (6) من النشرة والتي لا تشتمل الأسهم فيما يتنااسب مع درجة المخاطر المرتبطة بتلك الأدوات مع الحفاظ على درجة سيولة عالية من خلال إتاحة تلقى طلبات الشراء/الاسترداد يومياً.

بند (6) – السياسة الاستثمارية

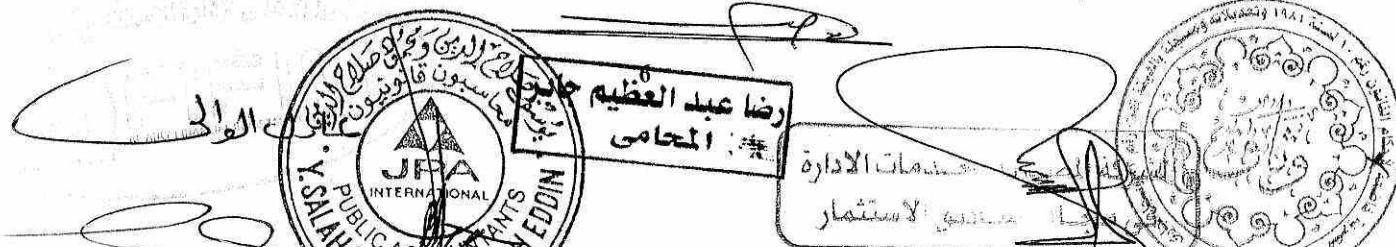
يتبع الصندوق سياسة إستثمارية تهدف إلى تحقيق عائد على الأموال المستثمرة يتنااسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات الإستثمارية المتاحة الإستثمار فيها مع مراعاة تنوع الإستثمارات وقيام مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في ضوء المحددات الإستثمارية المذكورة بالنشرة وبما يتوافق مع الضوابط الإستثمارية الواردة في قانون سوق رأس المال ولاحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذياً لها وذلك على النحو التالي:

ضوابط عامة

1. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في النشرة.
2. أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسبة والحدود الإستثمارية القصوى والدنيا لنسب الإستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمرة فيها تقتصر إستثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وبالعملة المحلية.
3. أن لا تأخذ قرارات الاستثمار في الإعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم الترکز.
4. لا يجوز للصندوق القيام بأى عمليات إقراض أو تمويل نقدى مباشر أو غير مباشر.
5. لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة إستثماره.
6. يجوز لمدير الاستثمار البالى في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الإيداعات البنكية/صناديق نقدية لدى أحد البنوك الخاصة لإشراف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
7. الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الإئتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد بـ- BBB أو ما يعادلها عند الشراء وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014 وقرار رقم (71) لسنة 2009 الخاص بالجهات الدولية المقبول عنها تقرير التصنيف الإئتماني، ويلتزم



٤٦١٦٠



الصناديق بالإفصاح بشكل سنوي لجامعة حملة الوثائق عن أي تغير في التقييم الأئماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014.

المحددات الاستثمارية

- يجوز الاستثمار في أذون الخزانة المصرية بنسبة تصل إلى 100% من صافي أصول الصناديق.
- يجوز الاستثمار في الودائع والحسابات الجارية وأوعية إدخارية بنكية لدى البنوك الخاصة لرقابة البنك المركزي بنسبة تصل إلى 80%.
- من صافي أصول الصناديق، ويجوز أن تصل تلك النسبة إلى 100% لتوظيف أي فوائض سائلة لحين وجود فرص استثمارية مناسبة.
- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية والسندات المصدرة من الشركات أو أي من الجهات المصرح لها بذلك وصكوك التمويل واي أدوات دين أخرى توافق عليها الهيئة مجتمعين عن 49% من صافي أصول الصناديق.
- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات أو وصكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الائتمانية وفقاً للحد المقبول من الهيئة (BBB-) أو ما يعادلها عند الشراء عن 40% من صافي أصول الصناديق، مع الالتزام أن يكون تركيز الاستثمار في السندات المصدرة عن مجموعة مرتقبة وفقاً لأفضل الفرص الاستثمارية المتاحة بما لا يخل ببنسب الترکز المحددة بال المادة (174) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها أدناه.
- يجوز للصناديق استثمار أمواله في شراء وثائق صناديق الاستثمار المثلية بعد أقصى 60% من صافي أصول الصناديق وحد أقصى 20% للصناديق الواحد المستثمر فيه.
- لا يزيد نسبة ما يستثمر في اتفاقيات إعادة الشراء عن 40% من صافي أصول الصناديق.
- يجوز الاستثمار في الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي المصري وهي أدوات قصيرة الأجل لا تتعدي ثلاثة عشر شهراً بنسبة تصل إلى 80% من صافي أصول الصناديق.
- يجب على مدير الاستثمار الاحتفاظ بنسبة من صافي أصوله في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد، ويجوز للصناديق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب

ضوابط قانونية

وفقاً لأحكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية

- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية واحدة على 15% من صافي أصول الصناديق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق إستثمار في صندوق واحد على 20% من صافي أصول الصناديق وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصناديق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتقبة على 20% من صافي أصول الصناديق.

وفقاً لأحكام المادة (177) من اللائحة التنفيذية

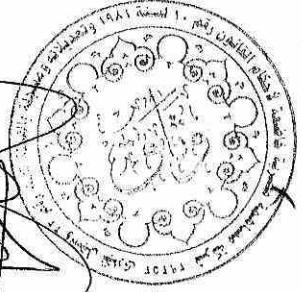
- لا يزيد الحد الأقصى لمدة استثمارات الصناديق على 396 يوماً.
 - غير يكون العدد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة إستحقاق محفظة استثمارات الصناديق مائة وخمسين يوماً.
- أن يتم تنويع استثمارات الصناديق بحيث لا تزيد استثمارات في أي إصدار على (10%) من صافي قيمة أصول الصناديق وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية.

٤٦٦٠

رضا عبد العظيم جابر
المحامي



الإدارية لخدمات الادارة
حال صناديق الاستثمار



تعرف المخاطر المرتبطة بالاستثمار بشكل عام بأنها الأسباب التي قد تؤدي إلى اختلاف العوائد الفعلية لل الاستثمار عن العوائد المتوقعة ولا يرتبط الصندوق بأى مخاطر مرتبطة بالجهة المؤسسة حيث أن أموال الصندوق مفرزة تماماً عن أموال الجهة المؤسسة، ويختلف تأثير تلك المخاطر من وقت لآخر.

المخاطر المنتظمة/مخاطر السوق

المخاطر الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والسياسية العامة ويتعرض لها السوق ككل وبالتالي يصعب التخلص منها أو الحد من آثارها عن طريق تنوع الاستثمارات مثل الأضطرابات السياسية، الإضطرابات الاقتصادية، البيئة التشريعية غير المستقرة، ... الخ.

المخاطر غير المنتظمة

المخاطر الناتجة عن الاستثمار في أحد القطاعات أو ورقة مالية معينة ويمكن تخفيفها أو الحد من آثارها عن طريق تنوع الاستثمارات على القطاعات والأوراق المالية المختلفة واختيار أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة.

مخاطر تغير أسعار الفائدة

المخاطر الناتجة عن تغير أسعار الفائدة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على إستثمارات الصندوق وفرص إعادة الاستثمار ومستويات السيولة وحدوث إستردادات كبيرة بما يؤثر بالسلب على سعر وثيقة الاستثمار، ويقوم مدير الاستثمار بالتنوع بين الأدوات الاستثمارية بأجالها المختلفة ويندلع عنابة الرجل العربي في دراسة إتجاهات أسعار الفائدة وكيفية الاستجابة لها.

مخاطر تغير سعر الصرف

المخاطر التي تنتج بشكل مباشر عن الاستثمار في أدوات إستثمارية مقيمة بعملة أجنبية، ويقوم مدير الاستثمار بالإلتزام بأن تكون كافة استثمارات الصندوق بالجنيه المصري وداخل جمهورية مصر العربية.

مخاطر الائتمان

المخاطر الناتجة عن عدم السداد أو خفض التصنيف الإئتماني أو ارتفاع العائد الإضافي عن الأدوات الاستثمارية الخالية من المخاطر، ويقوم مدير الاستثمار بالإلتزام بالمحدثات الاستثمارية والتصنيف الإئتماني المقرر بالنشرة ولتجنب هذا النوع من المخاطر يتم الالتزام بدرجة التصنيف الائتماني المحدد بالسياسة الاستثمارية للصندوق.

مخاطر السيولة

الاستثمار في الأدوات المالية هو الملاحة عن عدم التمكّن من تسبيل جزء من إستثمارات الصندوق لمواجهة طلبات الإسترداد وتختلف بإختلاف الأداة الاستثمارية، ويقوم بالاستثمار في أدوات إستثمارية ذات سيولة عالية.

المحاضرة المئاجة عن عدم توافر المعلومات اللازمة وعدم وضوح الرؤية المستقبلية وعدم الشفافية والإخلاص، ويقوم مدير الاستثمار بتقييم جدوى الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال المتابعة الدورية للمتغيرات المحيطة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر وبذل عناية الرجل

رضا عبد العظيم جابر
المحامى

الجمعية لخدمات الادارة حال صناديق الاستثمار

مخاطر العملات

المخاطر الناتجة عن حدوث خطأ أثناء تنفيذ أو تسوية العمليات الاستثمارية، ويقوم مدير الاستثمار باتباع آلية الدفع عند الإسلام (باستثناء عمليات الإكتتاب التي تتطلب الدفع أولاً) وبذل عنابة الرجل الحريص وتطبيق أحد الممارسات السوقية.

مخاطر عدم التنوع والارتباط

المخاطر الناتجة عن ترك الاستثمار في أدوات إستثمارية محددة، ويقوم مدير الاستثمار بتنوع الإستثمارات والإلتزام بالمحددات الاستثمارية الواردة بالنشرة.

مخاطر السداد المعدل

المخاطر الناتجة عن إستدعاء كل أو جزء من المبلغ المستثمر في السند قبل إستحقاقه وعدم الحصول على العائد المنتظر منه، ويقوم مدير الاستثمار بمراعاة ذلك من خلال مراجعة نشرة إكتتاب السند والتي توضح كافة خصائصه وتاريخ الإستدعاء إن وجد.

مخاطر تغير اللوائح والقوانين

المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين والتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على إستثمارات الصندوق، ويقوم مدير الاستثمار بتنوع الإستثمارات والمتابعة الجيدة لكافة اللوائح والقوانين والتشريعات المتضرر صدورها والتفاعل معها وتجنب آثارها السلبية قدر الإمكان.

مخاطر التقييم

المخاطر الناتجة عن تعذر التقييم بسبب عدم وجود تداول على الأداة الاستثمارية أو تقييم الاستثمار بالقيمة السوقية وهو ما قد يتسبب في وجود خسائر، ويقوم مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة بالإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

ويقوم مدير الاستثمار ببذل عنابة الرجل الحريص في إدارته لاستثمارات الصندوق واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة تلك المخاطر والتحوط لها.

بند (8) - الإفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية تلزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركات خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً/مستخرج الكتروني يتضمن البيانات الآتية:

-1 صافي قيمة أصول الصندوق.

-2 عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الاسترشادية (إن وجدت).

بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.

بيان: مدير الاستثمار بما يلي:

الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي طرأت أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي للصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الإنتشار الصادرة باللغة العربية، إتاحة كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بمقره الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق.

الإفصاح بشكل سنوي لجامعة حملة الوثائق عن أي تغير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٥١٠

١٥١١

١٥١٢

١٥١٣

١٥١٤

١٥١٥

١٥١٦

١٥١٧

١٥١٨

١٥١٩

١٥١٢٠

١٥١٢١

١٥١٢٢

١٥١٢٣

١٥١٢٤

١٥١٢٥

١٥١٢٦

١٥١٢٧

١٥١٢٨

١٥١٢٩

١٥١٢١٠

١٥١٢١١

١٥١٢١٢

١٥١٢١٣

١٥١٢١٤

١٥١٢١٥

١٥١٢١٦

١٥١٢١٧

١٥١٢١٨

١٥١٢١٩

١٥١٢٢٠

١٥١٢٢١

١٥١٢٢٢

١٥١٢٢٣

١٥١٢٢٤

١٥١٢٢٥

١٥١٢٢٦

١٥١٢٢٧

١٥١٢٢٨

١٥١٢٢٩

١٥١٢٢١٠

١٥١٢٢١١

١٥١٢٢١٢

١٥١٢٢١٣

١٥١٢٢١٤

١٥١٢٢١٥

١٥١٢٢١٦

١٥١٢٢١٧

١٥١٢٢١٨

١٥١٢٢١٩

١٥١٢٢٢٠

١٥١٢٢٢١

١٥١٢٢٢٢

١٥١٢٢٢٣

١٥١٢٢٢٤

١٥١٢٢٢٥

١٥١٢٢٢٦

١٥١٢٢٢٧

١٥١٢٢٢٨

١٥١٢٢٢٩

١٥١٢٢٢١٠

١٥١٢٢٢١١

١٥١٢٢٢١٢

١٥١٢٢٢١٣

- الإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق وتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد إتباع الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 واللواحة الداخلية لمدير الاستثمار.

الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية النصف سنوية عن:

 - استثمارات الصندوق في الصناديق المثلية المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي ورقة مالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة به.
 - حجم استثمارات الصندوق الموجه نحو الأوعية الإدخارية المصرفية بالبنوك ذوي العلاقة.
 - كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.
 - الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة

ثالثاً: يجب على لجنة الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- 1 تقارير نصف سنوية عن أداء الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصّح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي تعودها شركة خدمات الإدارة، والافصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.

-2 القوائم المالية (التي أعدتها شركة خدمات الإدارة) مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف ومراقب الحسابات قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على لجنة الإشراف، وللبيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها أو تكليف جهة متخصصة بهذا الفحص، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بملحوظاتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص على أن تعرّض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية، وبشأن القوائم المالية النصف سنوية يلتزم الصندوق بموافقة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية النصف سنوية خلال 45 يوم على الأكثـر من نهاية الفترة.

رابعاً: الافصاح عن سعر الوثيقة:

- الإعلان عن سعر الوثيقة خلال مواعيد العمل الرسمية يوميا داخل الجهة متنقية طلبات الشراء والاسترداد على أساس إغفال آخر يوم تقدير، بالإضافة إلى إمكانية الإستعلام من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق.
 - نشر سعر الوثيقة في يوم العمل الأول من كل شهر بأحد الصحف اليومية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.
 - الإعلان عن التوزيعات الدورية داخل الجهة متنقية طلبات الشراء والاسترداد أو من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق.

خامساً: نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

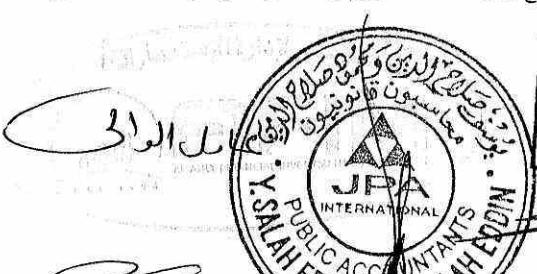
- ٤- تلتزم الجهة المؤسسة بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات على الموقع الإلكتروني للصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية.

٥- تلتزم الجهة المؤسسة بنشر ملخص لقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بأحد الصحف المصرية

يجب على المراقب الداخلي موافاة الهيئة ببيان أسبوعي يتضمن:

- مدى إلتزام مدير الاستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفرع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية.

٤٦٦٠- مدى إلتزام مدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق يتولى إدارته مع بيان مخالفته القيد الإستثمارية لأي من تلك الصناديق إذا



- 3- مدى وجود اي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها للشركة وفي حالة وجودها يتم بهاها والإجراءات المتخذ بشأنها.

بند (9) - المستثمر المخاطب بالنشرة

- 1- جمهور الإكتتاب العام من المصريين و/أو الأجانب سواءً كانوا أشخاص طبيعية أو اعتبارية طبقاً للشروط الواردة في النشرة.
- 2- المستثمر الراغب في الإستفادة من مزايا الاستثمار في الصناديق النقدية وفقاً لمبدأ الصندوق الموضح بالبند (5) والسياسة الاستثمارية الموضحة بالبند (6) وعلى إستعداد لتحمل المخاطر المرتبطة بالصندوق الموضحة بالبند (7) مقابل عائد يتناسب وهذه الدرجة من المخاطر.

بند (10) - أصول الصندوق وأمساك السجلات

أصول الصندوق

لا يوجد أي أصول استثمارية لدى الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ماعدا المبلغ المجنوب وهو القدر المكتتب فيه من قبل الجهة المؤسسة للصندوق.

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة

تكون اموال الصندوق واستثماراته وانشطته مستقلة ومفرزة عن اموال الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار، وتفرد لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.

حدود حق حامل الوثيقة وورثته ودائنيه على أصول الصندوق

لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو تجنب أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة أو الحصول على حق اختصاص عليها ولا يجوز لهم التدخل بأى طريقة كانت في ادارة الصندوق ويقتصر حقوقهم على استرداد هذه الوثائق طبقاً للمادة 152 من اللائحة التنفيذية وشروط الإسترداد الواردة بالنشرة.

امساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله

- تلتزم الجهة متلقية الإكتتاب/الشراء/الإسترداد بإمساك سجلات الكترونية يثبت فيها عمليات الإكتتاب/الشراء/الإسترداد لوثائق الصندوق وبما لا يخل بدور شركة خدمات الإدارة في إمساك وإدارة سجل حملة الوثائق.
- تلتزم الجهة متلقية الإكتتاب/الشراء/الإسترداد بموافقة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الرابط الآلى بالبيانات الخاصة بالمكتتبين/المشترين/المسترددين لوثائق الصندوق المفتوح المنصوص عليهما في المادة (156) من اللائحة التنفيذية.
- تلتزم الجهة متلقية الإكتتاب/الشراء/الإسترداد بموافقة مدير الاستثمار بمجموع طلبات الإكتتاب/الشراء/الإسترداد.
- تلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل آل لحملة الوثائق والذي يعد قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.

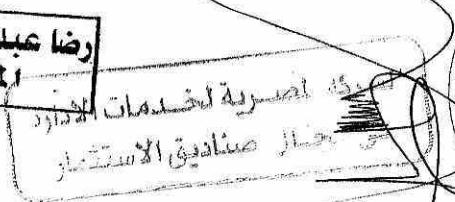
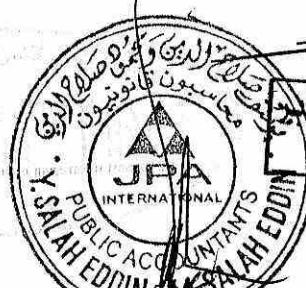
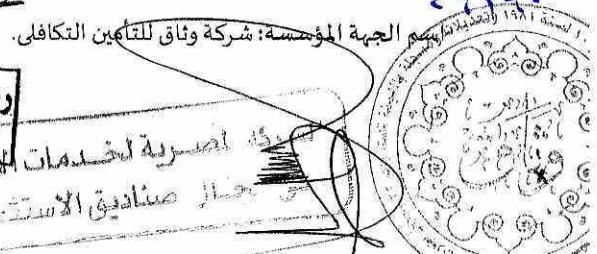
يحتفظ مدير الاستثمار بالدفاتر المحاسبية المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها إلى الفحص من قبل مراقب حسابات الصندوق في نهاية كل فترة مالية نصف سنوية.

تحتية الإطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

تلزם الجهة متلقية الإكتتاب/الشراء/الإسترداد بموافقة شركة خدمات الإدارة بعمليات الشراء والإسترداد لكل حامل وثيقة في حينه.

بند (11) - الجهة المؤسسة للصندوق والإشراف على الصندوق

٤٦٦



الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية.
التأشير بالسجل التجاري: سجل تجاري رقم 36274 - مكتب سجل تجاري استثمار القاهرة.
العنوان: 25 شارع مصدق - الدقى - الجيزة - جمهورية مصر العربية.

هيكل المساهمين

الاسم	نسبة المساهمة
شركة أديم للاستثمار وإدارة الثروات - الكويت	%39.9000
محمود سامي محمد على السيد	%9.9900
مروة نبيل عبد المقصود حسن	%9.9900
عنتر السيد مصطفى جاد	%9.5000
عزبة حمدى السيد على دراج	%9.5000
أحمد محمود عوض دراج	%8.8077
محمد نبيل عبد المقصود حسن القليوبى	%5.000
آخرون (نسبة المساهمة لا تتعدي 5%)	%7.3123

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصبه
أ/ عنتر السيد مصطفى جاد	رئيس مجلس الادارة
أ/ محمود سامي محمد على	نائب رئيس مجلس الادارة
أ/ عادل محمد فطوري محمود	عضو مجلس الادارة المنتدب - ممثلاً عن شركة أديم للاستثمار وإدارة الثروات - الكويت
أ/ عبد الله مشاري الحميضي	عضو مجلس الادارة - ممثلاً عن شركة أديم للاستثمار وإدارة الثروات - الكويت
أ/ زياد احمد زكي عبد الغفار مطاوع	عضو مجلس الادارة من ذوي الخبرة - مستقل

اختصاصات مجلس إدارة الجهة المؤسسة في ضوء المادة (176)

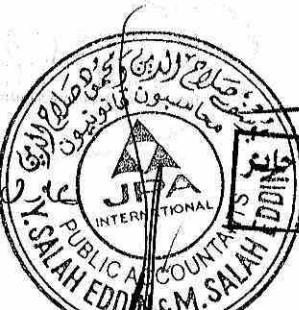
تلزم الجهة المؤسسة أو من تفوذه بتعيين لجنة إشراف على أعمال الصندوق تتوافق في أعضائها الشروط الواردة في المادة (163) من اللائحة التنفيذية وتكون لها صلاحيات و اختصاصات مجلس إدارة الصندوق المنشأ في شكل شركة، كما يختص مجلس إدارة الجهة المؤسسة باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية للصندوق المشار إليها بال المادة (162) من اللائحة التنفيذية.

لجنة الإشراف على الصندوق:

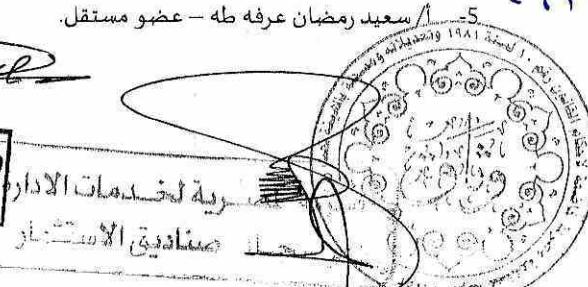
طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس إدارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة إشراف للصندوق تتوافق في أعضائها الشروط القانونية الازمة طبقاً للمادة (163) من ذات اللائحة وكذا الخبرات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 125 لسنة 2015 وذلك على

- النحو التالي:
1/ عنتر السيد مصطفى جاد - عضو تنفيذي.
2/ زياد احمد زكي عبد الغفار مطاوع - عضو تنفيذي.
3/ عمرو علي عبد الله أبو السعود - عضو مستقل.
4/ عصام جمال الدين خليفه - عضو مستقل.
5/ سعيد رمضان عرفه طه - عضو مستقل.

٤٦١٦



رضا عبد العظيم
نائب رئيس



X

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

- 1- تعين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه للالتزاماته ومسئولياته وعزله على ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الاكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية.
- 2- تعين شركة خدمات الادارة والتأكد من تنفيذهما للالتزاماتها ومسئولياتها.
- 3- تعين أمين الحفظ.
- 4- تعين كافة مقدمي الخدمات الأخرى للصندوق.
- 5- الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأى تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
- 6- الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
- 7- التتحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
- 8- تعين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعده لهذا الغرض بالهيئة.
- 9- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والمجتمع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.
- 10- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.
- 11- التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
- 12- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدتها شركة خدمات الإدارة تمهدأً لعرضها على مجلس إدارة الجهة المؤسسة مرافقاً بها تقرير مراقيب الحسابات.
- 13- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات ايقاف الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية.
- 14- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات الازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.
- 15- وفي جميع الأحوال يكون على لجنة الإشراف بذل عناية الرجل الحريص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.

■ بند (١٢) - تسويق وثائق الصندوق ■

- يجوز للجنة الإشراف عقد إتفاقات تسويقية مع أي من الجهات المرخص لها بالأنشطة المحددة بالمادة (١٥٤) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتي تتمثل في ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية أو شركات السمسرة أو البنوك وغيرها من الجهات التي ترخص لها الهيئة بتلقي الاكتتابات، وذلك بموجب عقد يتم إبرامه مع الصندوق يتضمن بصفة خاصة حدود مسؤولية التسويق ومقدار اتعابها بما لا يجاوز أتعاب اتساع المذكورة في بند الأعباء المالية - وشروط الاكتتاب ومدته.
- وفي هذا الصدد تم التعاقد مع شركة الأهلي لادارة الاستثمارات المالية وشركة مباشر إنترنشيونال لتداول الأوراق المالية بالإضافة إلى قيام الجهة المؤسسة بالتسويق للصندوق لعملائها.
- وفي جميع الأحوال يتم الالتزام بضوابط التسويق والترويج المشار إليها باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.



بند (13) – الجهة المسئولة عن تلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد

يتم تلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد من خلال:

- شركة مباشر إنترناشونال لتداول الأوراق المالية المرخص لها من الهيئة بتلقي الإكتتاب/الشراء والاسترداد برقم (421) بتاريخ (2020/1/8)
- يجوز للجنة الإشراف التعاقد مع أي جهة أخرى من بين البنوك والشركات المرخص لها من الهيئة بتلقي الإكتتاب/الشراء والاسترداد والأفصاح عن ذلك من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق والحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق في حالة زيادة الأعباء المالية نتيجة لذلك.

التزامات الجهة متلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد

- توفير الربط الإلكتروني بينها وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة (المادة 158).
- الالتزام بالإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع الجهات متلقي الإكتتاب/الشراء ومن خلال الموقع الإلكتروني.
- الالتزام بتلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد على أن يتم تنفيذ تلك الطلبات على أسماء الشروط المشار إليها بالبند (20) من النشرة والخاص بالإكتتاب/الشراء والاسترداد.
- موافاة شركة خدمات الإدارة ومدير الاستثمار ببيان عن كافة طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد بصفة يومية.
- الإعلان عن صافي قيمة الوثيقة يومياً بكافة الفروع على أسماء أقسام اليوم السابق طبقاً لقيمة المحسوبة من شركة خدمات الإدارة والمفصح عنها من خلال الموقع الإلكتروني للصندوق.
- الالتزام بتحرير العقود مع المستثمرين وفقاً للنموذج الصادر من الهيئة في هذا الشأن.
- الالتزام بتنفيذ الطلبات وفقاً للأالية المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (33) لسنة 2018 وقرار رئيس الهيئة رقم (1619) لسنة 2019.
- التأكيد من أن جميع البيانات مستوفاة وموثقة من قبل المستثمر/حامل الوثيقة ومتواقة مع المتطلبات القانونية وخاصة قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد

يتم تحصيص حساب بنكي مستقل لهذا الغرض "حساب تلقي الإكتتاب/الشراء والاسترداد في الصندوق" بشركة مباشر إنترناشونال ويكون متصل عن أموال الشركة، ويكون ذلك طرف البنك العربي الأفريقي الدولي حساب رقم 1032807910010201

المطلوب استيفائه من العميل

- عقد تلقي وتنفيذ طلبات الإكتتاب/الشراء/الاسترداد في وثائق الصندوق وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض والمتافق مع ضوابط الهيئة في هذا الشأن.
- نموذج أعرف عميلاً.
- نموذج قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) للمستثمر المخاطب به.
- كل يتم تنفيذ تلك الطلبات بموجب أوامر صادرة من المستثمر/حامل الوثيقة تتضمن ما يلي:

إسم المستثمر/حامل الوثيقة وعنوانه وجنسيته.

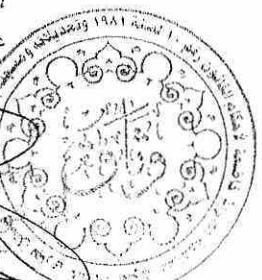
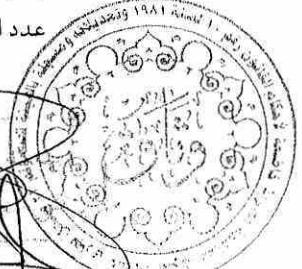
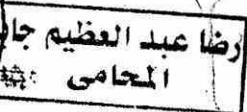
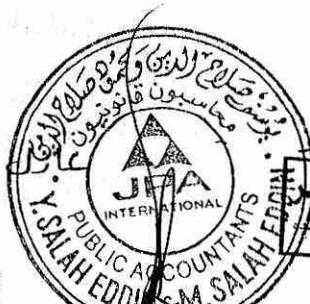
تاريخ وساعة تقديم الطلب.

إسم الصندوق محل الطلب.

عدد الوثائق/قيمة الوثائق محل الطلب.

٤٦٦٠

٢٠٢١



- إقرار بالإطلاع على نشرة الإكتتاب.

تلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد الإلكترونياً

يجوز للصندوق تلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد الإلكترونياً من خلال البنية الإلكترونية المؤمنة للجهات المتعاقد معها في هذا الشأن مع مراعاة الضوابط الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وفقاً لكتاب الدوري رقم 13 لسنة 2020، على أن يتضمن الطلب الإلكتروني كافة البيانات الواجب توافرها في طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد.

تلقي طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد من خلال الهاتف

لا يجوز تلقي الأوامر هاتفياً إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من العميل على أن يتم الالتزام بالتحقق من شخصية العميل وبالضوابط الصادرة من الهيئة بشأن التسجيل على أن يتضمن التسجيل كافة البيانات الواجب توافرها في طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد.

بند (14) - مراقب حسابات الصندوق

طبقاً لحكم قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 58 لسنة 2018 وفقاً لآخر تعدياته، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب حسابات يتم اختياره من بين المراجعين المقيدين في السجل المعده لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكون مستقل عن مدير الاستثمار وإي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، وبناءً عليه فقد تم التعاقد لمراجعة حسابات الصندوق مع:

الإسم: أ/ محمود صلاح الدين.

مكتب: يوسف صلاح الدين ومحمد صلاح الدين.

المقيد بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (77).

المقيد بسجل المحاسبين والمراجعين رقم (2693).

العنوان: 27 شارع طلعت حرب - القاهرة.

التليفون: 0223929742

ويقر مراقب الحسابات ولجنة الإشراف باستيفائه لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار إليها بالمادة (168) من اللائحة التنفيذية.

الالتزامات مراقب الحسابات

1- مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الاول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً عن نتيجة المراجعة.

2- إجراء فحص دوري محدود كل ستة أشهر للقوائم المالية للصندوق وإصدار تقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتبع أن يتضمن تقريره بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجراؤها، وكذا بيان مدى اتفاق أسماء تقييم أصول والالتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضوع الفحص تماشياً مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.

إجراء فحص شامل على القوائم المالية السنوية ونصف السنوية المعدة بواسطة شركة خدمات الإدارة وأعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً ما إذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقويم.

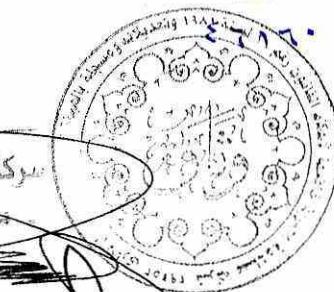
يكون مراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات ويلتزم بمعايير المراجعة المصرية وبإعداد تقرير بنتائج المراجعة.



رضا عبد العظيم جابر
المحامى



16 سوكه المصريه لخدمات الاداره
سبايل صناديق الاستثمار



بل العالم

بند (15) – مدير الاستثمار

الإسم: شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية.

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية.

رقم الترخيص وتاريخه: ترخيص رقم (21) بتاريخ 30/5/1994 من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة بعض الأنشطة المنصوص عليها بالقانون رقم 95 لسنة 1992.

التأشير بالسجل التجاري: رقم السجل التجارى 231958.

العنوان: 25 شارع وزارة الزراعة – الدقى – الجيزة – جمهورية مصر العربية.

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة
م/ منصور عطيه فلاده	رئيس مجلس الإدارة – ممثلاً عن صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك الأهلي المصري
أ/ عادل كامل الوالى	عضو المنتدب ورئيس الاستثمار – ممثلاً عن صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك الأهلي المصري
أ/ عاطف على إبراهيم	عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة - مستقل
أ/ محمد طاهر عثمان	عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة.
أ/ شريف سمير سامي	عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة - مستقل
أ/ محمد حسين محمد	عضو مجلس الإدارة – ممثلاً عن صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنk الأهلي المصري
أ/ نيفين عمران الشافعى	عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة - مستقل

هيكل المساهمين

الاسم	نسبة المساهمة
صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك الأهلي المصري	%99
صندوق التأمين الخاص للعاملين بجمعية الخدمات بالبنك الأهلي المصري	%0.5
شركة الأهلي كابيتال القابضة	%0.5

مدير محفظة الصندوق

أ/ محمود السعيد نجله.

آلية إتخاذ القرار الاستثماري

تنتهج شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية أساليب علمية منضبطة في كل ما يتعلق بعملها وتسعى من خلال ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تعظيم العائد على الأموال المستثمر من خلال التنوع الجيد للأصول وإنتقاء الإستثمارات على أساس منهجية مدققة

يخلل عناية الشخص الحريص في إدارة الأموال المستثمرة وإتباع القواعد العامة المتعارف عليها في عملية الإدارة والسعى إلى تنمية وحماية تلك الأموال وتعظيم العائد المحقق منها.

التركيز على الإستثمارات عالية الجودة والأداء والتي يكون لديها فرص نمو مستقبلية جيدة.

الالتزام بكافة القوانين واللوائح والقرارات والإجراءات المنظمة لعملية الإستثمارية.

وتنتوء الهم الخاصة بإدارة الصندوق على خمسة مستويات يكون لكل مستوى منها مهام محددة بحيث يكون هناك تكامل رأسى فيما بينها بما

٦٠ يسهل تعميلية الإدارة والمتابعة كما يلى:

1- لجنة الاستثمار.

2- مدير الاستثمار.

3- قائم التنفيذ.



كارل الوالى

- 4 قسم متابعة التداول.
- 5 إدارة الحسابات.

وتتسم طبيعة العمل داخل الشركة بإنهاج نظام يقوم على جماعية وتكامل الأداء حيث تتعاون كافة الإدارات كل في مجاله لجعل قرارات الاستثمار منظمة وفعالة وناجحة، ويتم إتخاذ قرارات الاستثمار بالشركة من خلال لجنة إستثمار يرأسها العضو المنتدب ورئيس الاستثمار وتضم في عضويتها إدارة الاستثمار والبحوث والتداول.

ملخص الأعمال السابقة لمدير الاستثمار

تأسست شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية في عام 1994 وهي شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، وتمتلك الشركة خبرات واسعة في مجال إدارة الأصول المالية حيث تقوم بإدارة مجموعة متنوعة ومختلفة من الصناديق التي تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة والأهداف هنا بخلاف إدارة المحافظ الذي بدأ التأسيس من خلال الشركة مراولته منذ عام 2011، وقامت الشركة بإضافة نشاط ترويج ونقطة الإكتتاب في الأوراق المالية بتاريخ 24/1/2018 و مباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها بتاريخ 24/3/2021.

تقوم شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية بإدارة عدد من الصناديق الأخرى بيانها كالتالي:-

- 1 صندوق استثمار البنك الأهلي الأول ذو العائد الدوري التراكمي.
- 2 صندوق استثمار البنك الأهلي الثاني ذو العائد الدوري.
- 3 صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثالث ذو العائد الدوري التراكمي.
- 4 صندوق استثمار البنك الأهلي الخامس ذو العائد الدوري التراكمي والجوائز.
- 5 صندوق استثمار البنك الأهلي المصري وبنك البركة ذو العائد الدوري التراكمي (بشائر) وفقاً لـ حكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق مشترك بين البنك الأهلي المصري وبنك البركة - مصر.
- 6 صندوق القطاع المالي للاستثمار وهو صندوق استثمار مغلق.
- 7 صندوق استثمار البنك الأهلي المصري النقدي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري.
- 8 صندوق استثمار البنك الأهلي المصري للإستثمار في أدوات الدين ذو العائد الربع سنوي -الواuded.

المرأقب الداخلي لمدير الاستثمار وإلتزاماته طبقاً للمادة (183) مكرر (24) ووسائل الاتصال به:

الأسم: / عبد الله وفيق.

العنوان:

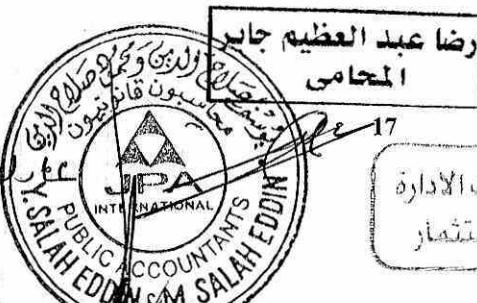
شارع وزارة الزراعة - الدق - الجيزة.

a.wafeek@afim.com.eg

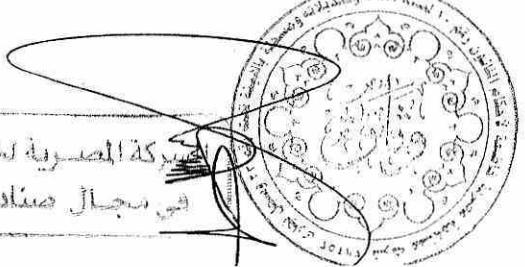


الاحفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء المتعلقة بأعمال الشركة وبما تم اتخاذه من اجراءات في شأن هذه الشكاوى مع اخطار الهيئة بالشكوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.

١٦٠-٤ إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها أو مخالفه نظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفه القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يتم تعيين مدير الاستثمار بإزالة أسباب المخالفه خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.



الشركة المصرية لخدمات الإدارية
في مجال صناديق الاستثمار



الالتزامات مدير الاستثمار (وفقاً والمادة 183 مكرراً "19"):

على مدير الاستثمار الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وعلى الأخص ما يلي:

- 1- التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- 2- مراعاة الالتزام بضوابط الأفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
- 3- الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة استثماراته.
- 4- امساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
- 5- إخبار كل من الهيئة ولجنة الإشراف بأي تجاوز لحدود أو ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وإزالته اسياها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الاستثمار أن يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر قبله الهيئة.
- 6- موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي.
- 7- وفي جميع الأحوال يتلزم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في إدارته لاستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء.

الالتزامات عامة على مدير الاستثمار

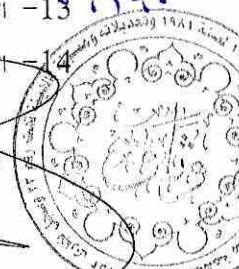
- 1- أن يعمل مدير الاستثمار على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة بتلك النشرة.
 - 2- أن تكون قرارات الاستثمار متقدمة مع ممارسات الاستثمار الحكيم مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
 - 3- تمكين مراقبى حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستمرة، كما يتلزم بموافاتهم بالبيانات والإيضاحات التي يطلبونها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبها.
 - 4- توزيع وتتنوع الاستثمارات داخل الصندوق وذلك لتخفيف المخاطر وبما يكفل تحقيق الجدوى أو الأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.
 - 5- مراعاة مبادئ الأمانة والشفافية في تعاملاته باسم الصندوق ولحسابه.
 - 6- موافاة الهيئة ببيانات كافية عن استثمارات الصندوق طبقاً للقواعد الواردة في القانون.
 - 7- الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة وحملة الوثائق.
 - 8- توفير المعلومات الكافية التي تمكّن المستثمرين الجدد وحملة الوثائق من اتخاذ قرارهم الاستثماري.
- التزود بما يلزم من موارد واجراءات لتأمين ممارسة أفضل لنشاطه.
- تحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها مع الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الاستثماري لأصول من الهيئة وهو - BBB لأدوات الدين المسجده بالاستثمار.

-11- تأمين مهني ملائم للإفصاحات لحملة الوثائق.

-12- توفير المبالغ المطلوبة لسداد طلبات الاستثمار في حسابات الصندوق، المحاسبية لخدمات الإدارة

-13- الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون، في شكل ملخص الأدبيق الاستثمار

-14- الإفصاح عن الاتّهام التي يتم سدادها لأى من الاطراف المرتبطة.



كارل الوال

يحظر على مدير الاستثمار القيام بالأعمال الآتية وفقاً والمادة (183 مكرراً) 20:

- 1- يحظر على مدير الاستثمار اتخاذ أي اجراء او ابرام اي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته او مصلحة اي صندوق اخر يديره او مصلحة المساهمين في الصندوق او المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة باللائحة التنفيذية.
- 2- البدء في استثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له ايداع اموال الاكتتاب في أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
- 3- شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابة مماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تتضمنها الهيئة.
- 4- استثمار اموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
- 5- استثمار اموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره، إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد.
- 6- تنفيذ العمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق للجنة الإشراف، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
- 7- التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
- 8- القيام بأية اعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصاريف أو الاتعاب أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديره أو العاملين به.
- 9- طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.
- 10- نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
- 11- وفي جميع الحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأى من الاعمال أو الانشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يتربّع عليها الاخلاقيات باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق.

تعامل مدير الاستثمار والعاملين لديه على وثائق الصندوق
وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014، فيتحقق لمدير الاستثمار أو المديرين أو العاملين لديه التعامل على وثائق الصندوق بعد الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق وفقاً للضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية المنظمة لهذا الشأن.

بند (16) – شركة خدمات الإدارة

الاسم: الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (SrevFund).

شركة مساهمة مصرية.

الرقم الترخيص و تاريخه: (514) صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2009/4/9.

نомер التسجيل التجاري: سجل تجاري رقم 12577 بمكتب سجل تجاري الجيزة.

العنوان: القرية الذكية - مبنى كونكورديا B2111 - الكيلو 28 طريق مصر السكندرية الصحراوى - السادس من أكتوبر - جمهورية مصر

رضا عبد العظيم جابر
المحامي



19

الشركة المصرية لخدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار

٦٢٦٠

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

أعضاء مجلس الادارة

الصفة	الاسم
رئيس مجلس الادارة.	أ/ محمد جمال محروم
نائب رئيس مجلس الادارة.	أ/ طارق محمد محمد
عضو مجلس الادارة المنتدب	أ/ كريم كامل رجب
عضو مجلس الادارة	أ/ محمد فؤاد عبد الوهاب
عضو مجلس الادارة	أ/ محمد مصطفى كمال
عضو مجلس الادارة	أ/ عمرو محمد معى الدين
عضو مجلس الادارة	أ/ عمر ناظم محمد زين الدين

هيكل المساهمين

الاسم	النسبة المساهمة
شركة إم جي إم للإستشارات المالية والبنكية	%76.56
شركة المجموعة المالية - هيرمس القابضة	%6.25
طارق محمد الشرقاوى	%5.47
شريف حسنى محمد حسنى	%3.13
طارق محمد مجتبى محروم	%5.47
هانى برجت هاشم نوبل	%1.56
مراد قدرى أحمد شوقي	%1.56

الافصاح عن مدى استقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة

يقر كل من الجهة المؤسسة للصندوق وكذلك مدير الاستثمار بأن شركة خدمات الادارة مستقلة عن الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وكافة الأطراف المرتبطة بالصندوق وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس ادارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الادارة لصناديق الاستثمار.

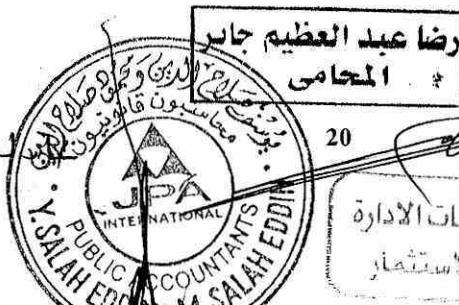
خرارات الشركة

تقدم الشركة المصرية لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار SrevFund خدماته لمدة تزيد عن 10 أعوام لعدد 52 صندوق إستثمار لتحتل صدارة سوق خدمات الادارة في السوق المصري.

العامات الشركة لخدمات الادارة وفقاً للقانون

- إعداد بيان يومي بعد الوثائق القائمة للصندوق ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وأخطر الهيئة به في المواعيد التي تحددها
- كتاب صافي قيمة الوثائق للصندوق.
- قيد المعاملات التي تتم على وثائق المستثمار.

٤- إعداد وحفظ سجل آلي بحامي الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:-



شركة مصرية لخدمات الادارة
في مجال صناديق الاستثمار



- عدد الوثائق وبيانات ملوكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
- تاريخ القيد في السجل الالى.
- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
- عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق المفتوح.
- اعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقدمها للجنة الإشراف على الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق المقيد بالسجل المعد لذلك بالهيئة.
- الافصاح بالإيضاحات المتتممة بالقوائم المالية النصف سنوية عن الاعتاب الذي يتم سدادها لأى من الاطراف المرتبطة.

وفي جميع الاحوال تلتزم شركة خدمات الادارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق مع مراعاة ما ورد بنص المادة (167) من اللائحة التنفيذية ومراعاه مصالح حملة الوثائق وبصفة خاصة المواد 170 و 173 من اللائحة التنفيذية.

كما تلتزم شركة خدمات الادارة بكافة عمليات الإفصاح الواردة بالبند (8) في هذه النشرة.

كما تلتزم شركة خدمات الادارة بتقديم مجموعة خدمات أخرى لتسهيل الأعمال منها على سبيل المثال لا الحصر:-

- موافاة الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الاستثمار بسعر وثيقة الصندوق لنشرها في الموعد المتفق عليه على نفقة الصندوق.
- متابعة تحصيل توزيعات أرباح الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق وإصدار تقارير دورية بذلك.
- الإشراف على توزيعات الصندوق على حملة الوثائق وإصدار تقارير دورية بذلك.
- تقديم مجموعة من تقارير الأداء للصندوق منذ بداية النشاط أو منذ بداية العام أو لأى فترة أخرى، وكذلك تقارير عن أصول الصندوق موضحاً بها تاريخ الاقتناء واستحقاق الأداة المالية والأرباح المحقة والغير محقة منها.
- تطوير وتقديم التقارير الدورية التي تقدم إلى الهيئة العامة للرقابة المالية.
- إمكانية تطوير وتقديم أي مجموعة تقارير دورية أخرى يحتاجها مدير الاستثمار أو الجهة المؤسسة لتحسين أداء الصندوق.

بند (17) - أمين الحفظ



البنك المركزي العربي.

الشكل القانوني: أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري والمرخص لها ب مباشرة نشاط أمناء الحفظ.

١٦٠ رقم الترخيص وتاريخه: موافقة البنك المركزي المصري رقم 3187/4553 موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 31-10-2002.

التأشير بالسجل التجاري: سجل تجاري رقم 85927 بمكتب سجل تجاري إستثمار القاهرة.

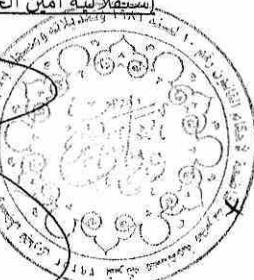
العنوان: قطعة 43 شارع التسعين الشمالي - التجمع الخامس - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

استقلالية أمين الحفظ عن الصندوق والأطراف ذات العلاقة

أرضًا عبد العظيم جابر
المحامى

21

الشركة المصرية لخدمات الادارة
في مجال مهندسي الاستثمار



يقر كل من أمين الحفظ والجهة المؤسسة للصندوق وكذلك مدير الاستثمار بأن أمين الحفظ مستقل وفقاً لضوابط القانون ولائحة التنفيذية وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 57 لسنة 2018.

الالتزامات أمين الحفظ وفقاً للائحة التنفيذية:

- 1- حفظ الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- 2- تحصيل عوائد الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- 3- تقديم بيان دورى عن هذه الأوراق المالية للهيئة.
- 4- الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة مستقبلاً في هذا الشأن.

بند (18) – الإكتتاب في الوثائق

الإكتتاب في وثائق الصندوق يعد قبولاً من المكتب لكافة البنود الواردة بالنشرة موافقة على تكوين جماعة حملة الوثائق والانضمام لها.

نوع الإكتتاب:

إكتتاب عام

أحقية الإكتتاب:

جمهور الإكتتاب العام من المصريين وأو الأجانب سواء كانوا أشخاص طبيعية أو إعتبارية طبقاً للشروط الواردة في النشرة.

الجهة متلقية الإكتتاب:

شركة مباشر إنترناشونال لتداول الأوراق المالية.

القيمة الاسمية للوثيقة:

10 جنيه مصرى.

مصادرif الإكتتاب:

لا توجد.

الحد الأدنى والأقصى للإكتتاب في الصندوق:

الحد الأدنى للإكتتاب 10 وثائق وبدون حد أقصى.

كيفية الوفاء بقيمة الوثائق:

يجب على كل مكتب/مشتري أن يقوم بالوفاء بكمال قيمة المبلغ المراد إستثماره فور التقدم للإكتتاب/الشراء.

طبيعة الوثيقة من حيث الأصدار:

تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحامليها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بصفات اصول الصندوق عند التصرفية.

الإكتتاب في شراء وثائق الصندوق:

يتم الإكتتاب في شراء وثائق الصندوق بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الإكتتاب من الجهة متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الاسترداد بمسمى البيانات المشار إليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية وبالبند (13) من النشرة.

آلية المحافظة على الإكتتاب:

1- يتم فتح الإكتتاب في وثائق الصندوق اعتباراً من 17 أكتوبر 2021 لمدة لا تقل عن 10 أيام وبعد أقصى شهرین تنتهي في 16 ديسمبر 2021 ويجوز غلق باب الإكتتاب بعد مرور 5 أيام من تاريخ فتح باب الإكتتاب في حالة تغطية جميع الوثائق المطروحة للإكتتاب.

2- إذا تم فتح الإكتتاب في جميع الوثائق المطروحة على تلك المدة جاز بمعرفة رئيس الهيئة مد فترة الإكتتاب مدة لا تزيد على شهرین آخرين.

- يسقط قرار الهيئة بإعتماد نشرة الإكتتاب إذا لم يتم فتح باب الإكتتاب في الوثائق خلال شهرين من تاريخ صدور المموافقة ما لم تقرر الهيئة مد تلك الفترة لمدة أو مدد أخرى.

تغطية الإكتتاب

- 1 - في حالة إنتهاء المدة المحددة للإكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الإشراف على الصندوق خلال 3 أيام من تاريخ إنهاها أن تقر الإكتفاء بما تم تغطيته على لا يقل عن 50% من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وإلا اعتبر الإكتتاب لاغياً وتلتزم الجهة متلقية الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتابات.
- 2 - وإذا زادت طلبات الإكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة جاز تعديل قيمة الأموال المراد إستثمارها بما يستوعب طلبات الإكتتاب الزائدة بشরط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراجعة النسبة بين رأس مال الصندوق (المبلغ المجنوب من الجهة المؤسسة) والأموال المستثمرة فيه بحيث لا تزيد عن 50 مثل ذلك المبلغ.
- 3 - إذا ترتب على هذا التعديل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد إستثمارها في الصندوق والمنصوص عليه في المادة (147) من اللائحة التنفيذية يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما أكتتب به كل منهم مع حبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.
- 4 - في جميع الأحوال يتم الإفصاح عن الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين لكل من الهيئة وحملة الوثائق عن طريق النشر بذات طريقة نشر النشرة الموضحة بالبند (8) من النشرة.

بند (19) – جماعة حملة الوثائق

أولاً/ جماعة حملة الوثائق ونظام عملها

تكون من حملة وثائق الصندوق جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات الصادرة تنفيذاً لما بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة وإختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والفارقتين الأولى والثالثة من المادة (71) من هذه اللائحة التنفيذية، وتحدد الجهة المؤسسة للصندوق ممثل لها لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق المصدرة لها مقابل المبلغ المجنوب لحساب الصندوق وفقاً لاحكام المادة (142) من اللائحة التنفيذية.

ثانياً/ اختصاصات جماعة حملة الوثائق:

1 - تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.

تعديل حدود حق الصندوق في الإقتراض.

3 - الموافقة على تغيير مدير الاستثمار.

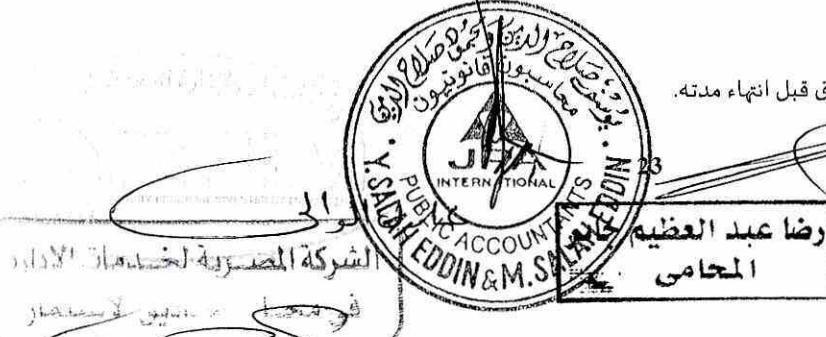
4 - إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.

5 - الموافقة المسقبة على تعاملات الصندوق التي قد تنتهي على تعارض في المصالح أو تغير من عقود المعاوضة.

6 - تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.

7 - تعديل أحجام استرداد وثائق الصندوق.

8 - الموافقة على تصفيية أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدتة.



- 9- تعديل مواعيد استرداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الإسترداد والمنصوص عليها في نشرة الإكتتاب.
- 10- تصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (1، 6، 7، 8، 9) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة.
- 11- في جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

بند (20)- شراء/إسترداد الوثائق

يجوز للمستثمر/صاحب الوثيقة او الموكل عنه قانوناً شراء/إسترداد وثائق إستثمار الصندوق خلال ساعات العمل الرسمية من كل يوم من أيام العمل المصرافية لدى جميع فروع الجهات متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الإسترداد.

شراء الوثائق (يوم)

- الحد الأدنى للشراء 10 وثائق ويبدون حد أقصى.
- مصاريف الشراء: لا توجد
- يتم تلقى طلبات شراء وثائق الإستثمار الجديدة وفقاً لما تم الإشارة إليه بالبند (13) خلال ساعات العمل الرسمية من كل يوم من أيام العمل المصرافية لدى جميع فروع الجهات متلقية طلبات الشراء/الإسترداد ويتم تنفيذها وتسويتها وفقاً لما يلي:

 - 1- في حالة تقديم طلب الشراء قبل الساعة الثانية عشر ظهراً, يتم تنفيذ وتسوية الطلب على أساس السعر المعلن في نفس يوم تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم العمل السابق لتقديم طلب الشراء وفقاً للمعادلة المشار إليها في البند (22) الخاص بالتقييم الدورى في النشرة والتي يتم الإعلان عنها في جميع فروع الجهات متلقية طلبات الشراء/الإسترداد والموقع الإلكتروني للصندوق.
 - 2- في حالة تقديم طلب الشراء بعد الساعة الثانية عشر ظهراً, يتم تنفيذ وتسوية الطلب على أساس السعر المعلن في اليوم التالي ليوم تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم تقديم طلب الشراء وفقاً للمعادلة المشار إليها في البند (22) الخاص بالتقييم الدورى في النشرة والتي يتم الإعلان عنها في جميع فروع الجهات متلقية طلبات الشراء/الإسترداد والموقع الإلكتروني للصندوق.

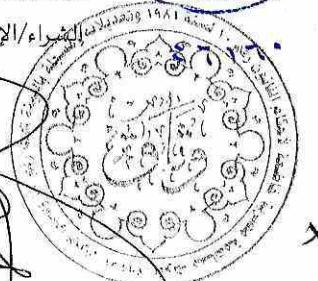
- يكون للصندوق حق إصدار وثائق إستثمار جديدة مع مراعاة أحكام المادة (147) والمادة (158) من اللائحة التنفيذية وضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق.
- يتم شراء وثائق إستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى (آل) لعدد الوثائق المشتراء في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.
- يتم شراء وثائق إستثمار الصندوق بموجب مستخرج إلكترونى معتمد من الجهة المتلقية للطلبات.

إسترداد الوثائق (يوم)

- لا يوجد حد أدنى وأو حد أقصى للإسترداد.
- مصاريف الإسترداد: لا توجد
- يتم تلقى طلبات إسترداد وثائق الإستثمار الجديدة وفقاً لما تم الإشارة إليه بالبند (13) خلال ساعات العمل الرسمية من كل يوم من أيام العمل المصرافية لدى جميع فروع الجهات متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الإسترداد ويتم تنفيذها وتسويتها وفقاً لما يلي:
- في حالة تقديم طلب الإسترداد قبل الساعة الثانية عشر ظهراً, يتم تنفيذ وتسوية الطلب على أساس السعر المعلن في نفس يوم تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم العمل السابق لتقديم طلب الإسترداد وفقاً للمعادلة المشار إليها في البند (22) الخاص بالتقييم الدورى في النشرة والتي يتم الإعلان عنها في جميع فروع الجهات متلقية طلبات الشراء/الإسترداد والموقع الإلكتروني للصندوق وذلك في الحالات التالية:

 - شراء جمال ومتاديق الاستثمار

عام الـ ١



- في حالة تقديم طلب الإسترداد بعد الساعة الثانية عشر ظهراً, يتم ترحيل وتنفيذ وتسوية الطلب على أسام السعر المعن في اليوم التالي ليوم تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم تقديم طلب الإسترداد وفقاً للمعادلة المشار إليها في البند (22) الخاص بالتقسيم الدوري في النشرة والتي يتم الإعلان عنها في جميع فروع الجهات متلقية طلبات الشراء/الإسترداد والموقع الإلكتروني للصندوق.

- يتم إسترداد وثائق إستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى (أى) لعدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.
- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق والوفاء بقيمتها.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها وخصم قيمتها من صافي أصول الصندوق في ذات يوم تقديم الطلب.
- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائد بالمخالفة لشروط الإصدار ويلتزم الصندوق بإسترداد وثائق الإستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق مع أحكام المادة (158) من اللائحة التنفيذية وفقاً لما تم إيضاحه في حالة تلقى الطلب قبل أو بعد الساعة الثانية عشر ظهراً.

الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد:

وفقاً لأحكام المادة (159) من اللائحة التنفيذية يجوز للجنة الإشراف على الصندوق بناء على اقتراح مدير الإستثمار، في الظروف الاستثنائية أن تقرر السداد النسبي أو وقف الإسترداد مؤقتاً وفقاً للشروط تحديداً نشرة الاكتتاب ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملاءمة مدة الوقف أو نسبة الإسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره.

وتعتبر الحالات التالية ظروفاً إستثنائية:

- 1- تزامن طلبات الإسترداد من الصندوق وبلغها حدّاً كبيراً يعجز معها مدير الإستثمار عن الاستجابة لها.
- 2- عجز مدير الإستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقديّة لأسباب خارجة عن إرادته.
- 3- حالات القوة القاهرة
 - ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسئولة.
 - ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد عن طريق الإعلان بجميع فروع الجهات متلقية طلبات الشراء/الإسترداد وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.
 - ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الإستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد.

بند (21) - الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد

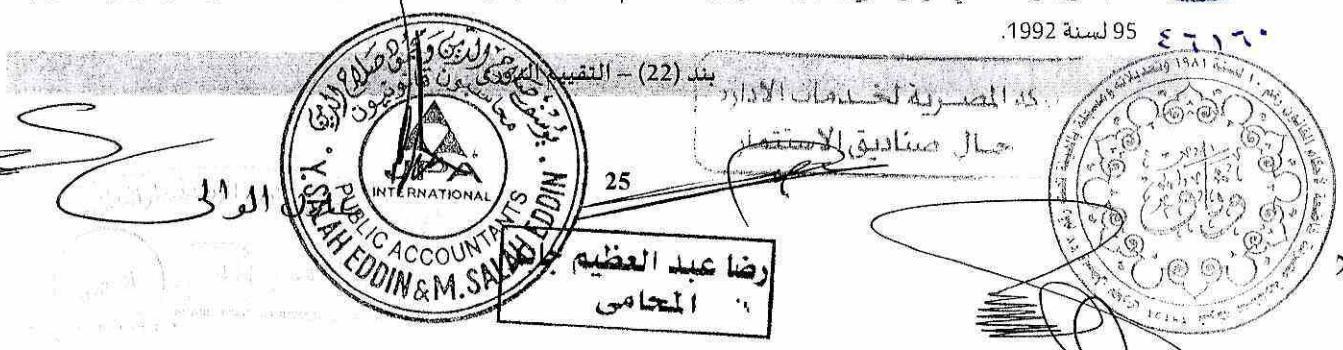
وفقاً لأحكام المادة (160) من اللائحة التنفيذية يحظر على الصندوق الإقتراض إلا لمواجهة طلبات الإسترداد وفقاً للضوابط التالية:-
الإقتراض مدّة القرض على أقلّ من عشر شهر.

الإقتراض مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.

أن يقتصر بذلك عناية الرجل الحريص بالإقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.

يقدم مدير الإستثمار دراسة فنية للجنة الإشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسهيل أي من استثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة أخرى وفقاً لأحكام المادة (163) من اللائحة التنفيذية المعديلة لقانون سوق رأس المال رقم

1992 لسنة ٤٦٢٠



تلزم شركة خدمات الإدارة بتقدير الوثيقة يومياً وفقاً للضوابط المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (130) لسنة 2014 وتعديلاته، علماً بأن الصندوق يستثمر أمواله في أدوات إستثمارية نقدية وذات عائد ثابت/متغير، ويجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقدير هذه الأدوات الإستثمارية العائد اليومي المحاسب لتلك الأدوات كل حسب نوعه بصرف النظر عن القيمة الاسمية لها أو سعر التكلفة.

وتحدد قيمة الوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك على النحو التالي:

اجمالي القيم التالية:-

- 1 إجمالي النقدي بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
- 2 إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقىيم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
- 3 قيمة اذون الخزانة مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقىيم طبقاً للعائد المحاسب على أساس سعر الشراء.
- 4 قيمة صكوك التمويل مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقىيم طبقاً للعائد المحاسب على أساس سعر الشراء.
- 5 قيمة شهادات الادخار البنكية مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء او اخر كوبون ايهما أقرب وحتى يوم التقىيم.
- 6 قيمة السندات الحكومية وسندات الشركات وفقاً لتبؤب هذا الاستثمار حيث تتطلب المعايير المحاسبية التفرقة بين الاستثمار بغرض الإقتناء والاستثمار بغرض المتاجرة.
- 7 قيمة وثائق صناديق الاستثمار النقدي الأخرى مقيدة على أسامن آخر قيمة إستردادية معلنة.
- 8 قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً للمعايير المحاسبة المصرية.

ب) يخصم من إجمالي القيم سالفه الذكر ما يلي:

- 1 إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقىيم والتي لم يتم خصمها بعد.
- 2 حسابات البنوك الدائنة (حسابات التسهيلات الائتمانية إن وجدت).
- 3 المخصصات التي يتم تكوينها بمعرفة مدير الاستثمار بغرض التحوط لمواجهة المخاطر المحظطة والتي قد يتعرض لها الصندوق والواردة تفصيلاً بالبند (7).

تصيب الفترة من كافة الأعباء المالية المشار إليها بالبند (26) الخاص بالأعباء المالية ومصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية المستحقة ولم تخصم بعد والمخصصات الواجب تكوينها لمواجهة المخاطر المحظطة بالصندوق الواردة بالبند الثامن من هذه النشرة وكذا تصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية بما لا يجاوز 2% من صافي أصول الصندوق ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

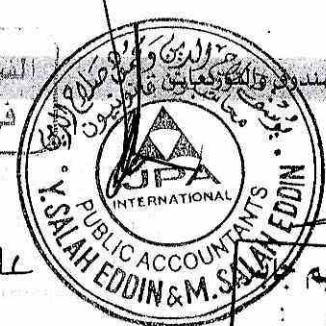


ج) الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

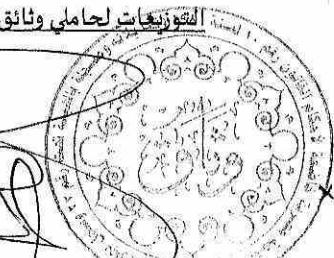
يتم قسمة صافي ناتج البنددين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنبة) للجهة المؤسسة.

بند (23) - أرباح الصندوق والربح على الأذونات الصادرة في مصر في مجال صناديق الاستثمار

التصويبات لحاملي وثائق الاستثمار:



رضا عبد العظيم
الحاملي



عامر الوادي

- يشترك حملة وثائق إستثمار الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق.
الصندوق ذو عائد يومي تراكمي، ويجوز للصندوق القيام بتوزيعات دورية بصفة شهرية من الزيادة عن القيمة الاسمية لوثيقة استثمار الصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، تتحدد نسبة هذه التوزيعات وفقاً ما يتراوي لمدير استثمار الصندوق ويتم احتسابها هذه وفقاً لتقييم شركة خدمات الإدارة ويتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات الصندوق عند إصداره للقواعد المالية الدورية **الكتاب السنوية**، علماً بأن أول توزيعات تتم من قبل الصندوق ستتم وفقاً للقواعد المالية نصف السنوية الأولى المعتمدة من قبل مراقب حسابات الصندوق.
ونقوم شركة خدمات الإدارة بمتابعة وتسجيل جميع التوزيعات، على أن يكون التوزيع وفقاً لحسابات معتمدة من مراقب الحسابات ولم يصدر بشأنها ملاحظات تؤثر على قيمة التوزيع.
يتم إعادة استثمار الأرباح المرحلة الناتجة عن إستثمارات الصندوق، وتنعكس هذه الأرباح على قيمة الوثيقة
يتم احتساب العائد على الوثيقة بدءً من يوم الشراء الفعلي.

كيفية التوصل لأرجح الصندوق:

- يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية ويتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن قائمة دخل الصندوق الإيرادات والمصروفات التالية:-

 - أ) التوزيعات المحصلة والمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
 - ب) العوائد المستحقة (المحصلة وغير المحصلة) وأى عوائد أخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار أموال الصندوق.
 - ج) الأرباح/ الخسائر الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع إستثمارات الصندوق.
 - د) الأرباح/ الخسائر الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة أو النقص في صافي القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق.

وللوصول الى صافي ربح المدة يتم خصم:

نصيب الفترة من كافة الأعباء المالية المشار إليها بالبند (26) الخاص بالأعباء المالية ومصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية المستحقة ولم تخصم بعد والمخصصات الواجب تكوبها لمواجهة المخاطر المحيطة بالصناديق الواردة بالبند الثامن من هذه النشرة وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية بما لا يتجاوز 2% من صافي أصول الصندوق ووفقاً للمعايير المحاسبة المصرية.

بند (24) – وسائل تجنب تعارض المصالح

تلزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون وعلى الاخص الواردة بالمادة (172) وكذا الاعمال المحظوظ على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بال المادة (183) مكرر (20) من اللائحة التنفيذية والم المشار لها بالبند (15) من هذه النشرة وقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018 على النحو التالي:

١- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في اي من ادوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن اي من الاطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة او الاطراف المرتبطة ببراءة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

لا يجوز بغير موافقة مسبقة من جماعة حملة الوثائق لأي من أعضاء لجنة الإشراف أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات المترافق بالافتراض المشار إليها بالبند (8) من هذه النشرة الخاصة بالإفصاح الدوري عن المعلومات.

٦٥- يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي تستثمر الصندوق حزءاً من أمواله في أدواتها المالية إلا بعد الحصول على المعاقة من جماعة حملة الوثائق.

- 6- يتلزم مدير الاستثمار بالافصاح بالقوائم المالية نصف السنوية عن كافة التعاملات على الادوات الاستثمارية والاواعية الادخارية لدى اي طرف من الاطراف المرتبطة وكذا عن كافة الاعباء المالية التي تم سدادها لأي من الاطراف ذوي العلاقة.
- 7- وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014، فيحق لمدير الاستثمار أو المديرين أو العاملين لديه التعامل على وثائق الصندوق وفقاً وضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية المنظمة لهذا الشأن.
- 8- في حالة قيام أي عضو من أعضاء لجنة الإشراف بالإشتراك في الإشراف على صناديق أخرى الإفصاح المسبق عن تلك الصناديق والعمل على تجنب أي تعارض مصالح قد ينشأ عن ذلك والمحافظة على سرية كافة المعلومات والبيانات والمستندات التي يتم الإطلاع عليها بحكم تنفيذ مهامهم.

بند (25) – إنهاء الصندوق والتصفية

- طبقاً ل المادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.
- ولا يجوز تصفية او مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتمأخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفية أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.

كيفية توزيع ناتج تصفية الصندوق

عند تصفية أصول الصندوق يتم تحديد التزاماته وتسديدها ويوزع باقي عوائد التصفية بعد اعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالي الوثائق القائمة عند التصفية على ان يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على 9 أشهر من تاريخ أشعار حملة الوثائق.

بند (26) – الأعباء المالية

أتعاب الجهة المؤسسة

يستحق للجهة المؤسسة أتعاب بواقع 0.4% (أربعة في الألف) سنوياً من صافي اصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية، وذلك مقابل قيامه بكافة الإلتزامات الواردة بالنشرة.

أتعاب مدير الاستثمار

أتعاب ثانية

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب بواقع 0.25% (إثنان ونصف في الألف) سنوياً من صافي اصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية، وذلك مقابل قيامه بكافة الإلتزامات الواردة بالنشرة.

أتعاب حسن أداء

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب حسن أداء بواقع 6% سنوياً عن الأرباح التي تزيد عن متوسط صافي عائد أدون الخزانة لمدة 91 يوم تحتسب وتجنب وتسدد في نهاية كل عام.

أتعاب شركة خدمات الإدارة

يستحق لشركة خدمات الإدارة أتعاب بواقع 0.005% (نصف في العشرة ألف) سنوياً من صافي اصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية، وذلك مقابل قيامه بكافة الإلتزامات الواردة بالنشرة.



يتحمل الصندوق مقابل إرسال كشوف حساب إلكترونية للعميل بواسطة شركة خدمات الإدارة بمبلغ 2 جم (فقط إثنان جنيهًا لا غير) عن كل كشوف حساب مصدر من شركة خدمات الإدارة وترسل الكشوف كل ربع سنة، على أن يتحمل العميل تكلفة طباعة كشف الحساب الورقي في حالة طلبه ذلك تسدد من العميل عن طريق الجهة متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء/الإسترداد والتي ستقوم بالخصم المباشر من حساب العميل بناءً على مطالبة من شركة خدمات الإدارة، بما لا يخل بالالتزام شركة خدمات الإدارة بارسال الكشوف الكترونياً في حالة عدم سداد مقابل الكشف الورقي.

يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بشركة خدمات الإدارة والتي حدّدت بمبلغ 35000 جنيهًا مصرىً سنويًا تسدد نصف سنويًا ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وذلك مقابل قيامه بإعداد القوائم المالية الدورية للصندوق طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 58//2018 وتعديلاته.

أتعاب الجهة متلقية طلبات الإكتتاب/الشراء والاسترداد

يستحق للجهة متلقية الإكتتاب/الشراء والإسترداد أتعاب بواقع 0.05% (نصف في الألف) سنويًا من صافي قيمة التعاملات على وثائق الصندوق المدرجة بسجلات كل جهة متلقية، تحاسب وتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية، وذلك مقابل قيامه بكافة الالتزامات الواردة بالنشرة.

عمولة الحفظ

يستحق للأمين الحفظ عمولة تحصيل كوبونات سندات حكومية/غير حكومية بواقع 0.6% (ستة في الألف) بعد أدنى 50 جنيهًا مصرىً وأقصى 500 جنيهًا مصرىً وعمولة إسترداد سندات حكومية/غير حكومية بواقع 0.25% (اثنان ونصف في الألف) بعد أدنى 50 جنيهًا مصرىً وحد أقصى 500 جنيهًا مصرىً ولا يوجد عمولة حيارة سنوية للأوراق المالية المكونة لاستثمارات الصندوق. ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية، وذلك مقابل قيامه بكافة الالتزامات الواردة بالنشرة.

عمولة التسويق

تتقاضى الجهات التسويقية مجتمعين عمولة تسويق بواقع 0.15% (واحد ونصف في الألف) سنويًا من صافي قيمة التعاملات على وثائق الصندوق المدرجة بسجلات كل جهة تسويقية تحاسب وتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

أتعاب مراقب الحسابات

يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بمراقب الحسابات والتي حدّدت بمبلغ 55000 جنيهًا مصرىً سنويًا شامل الضريبة، ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وذلك مقابل قيامه بكافة الالتزامات الواردة بالنشرة.

أتعاب المستشار الضريبي

يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بالمستشار الضريبي والتي حدّدت بمبلغ 11000 جنيهًا مصرىً سنويًا شامل الضريبة، ويتم إعتمادها من مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وذلك مقابل قيامه بكافة الالتزامات الواردة بالنشرة.

مصاريفات أخرى

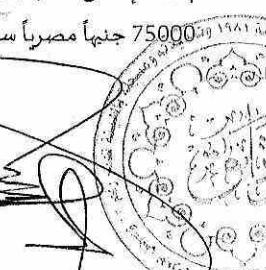
بدلات إنفاق أعضاء لجنة الإشراف والتي حدّدت للأعضاء المستقلين فقط بمبلغ 75000 جنيهًا مصرىً سنويًا لكل عضو مستقل بإجمالي



المحاسبون القانونيون العرب
JPA INTERNATIONAL
PUBLIC ACCOUNTANTS
ALLAH EDDIN & M. SALAMA FZ LLC
رضا عبد العظيم
المحامي

29

المصرفية لخدمات الإدارة
andalusian investment management



٢٠١٨

- بدلات إنفاق الممثل القانوني ونائبه والتي حددت بمبلغ 12000 جنيهًا مصريًّا سنويًّا لكل عضو بإجمالي 24000 جنيهًا مصريًّا سنويًّا.
- مصاريف إدارية ومصروفات النشر والدعاية والإعلان يتم خصمها مقابل فواتير فعلية ويتم إعتمادها من مراقب الحسابات.
- مقابل خدمات التداول والخدمات المقدمة من الأطراف الأخرى مثل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصلة وشركات السمسرة.
- أية مصروفات أخرى مثل عمولات البنوك الأخرى.
- مصروفات التأسيس التي يتحملها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية على لا تزيد عن 2% من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.
- تكلفة إرسال شركة خدمات الإدارة للتقارير الربع سنوية لحملة الوثائق وفقاً للمطالبات الفعلية المقدمة من شركة خدمات الإدارة لا يتحمل حامل الوثيقة أي مصاريف إكتتاب/شراء وإسترداد.
- أية رسوم تفرضها الجهات الرقابية والإدارية أو أي ضرائب مقررة على أعماله.

وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى 200000 جنيهًا سنويًّا بالإضافة إلى نسبة بحد أقصى 0.655% في الألف سنويًّا من صافي أصول الصندوق. وكذا عمولة أمين الحفظ والمصاريف الإدارية وأتعاب الجهة متلقية طلبات والتسويق وأتعاب حسن الأداء لمدير الاستثمار حال تحقيق شرط إستحقاقها وبباقي المصروفات المنصوص عليها في بند مصروفات أخرى.

بند (27) – أسماء وعناوين مسئولي الاتصال

شركة وثاق للتأمين التكافلي.
الأسم: /أ/ أحمد عبد العزيز عبد التواب.
الصفة: مدير المالي.
العنوان: 25 شارع مصدق – الدق – الجيزة – جمهورية مصر العربية.
الهاتف: 01003519085

شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية.
الأسم: /أ/ حنان وجدي خالد.
الصفة: مدير تطوير الأعمال.
العنوان: 25 شارع وزارة الزراعة – الدق – الجيزة – جمهورية مصر العربية.
الهاتف: 0237603401

بند (28) – إقرار مرافق الحسابات

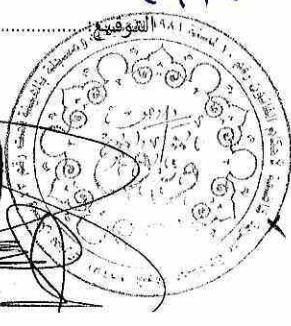
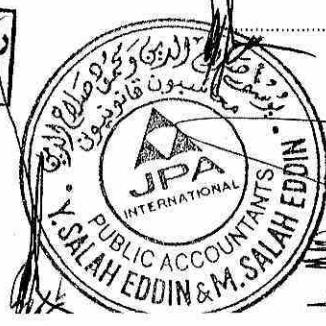
بيان يضم كلية كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار وثاق للتأمين التكافلي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري ونشهد به كتمان مع أحکام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات الصادرة تنفيذًا لها، وهذه شهادة من بذلك.

مكتب: يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين.
التاريخ: ٢٠١٦

رضا عبد العظيم جابر
المحامي

30

اسمي المصرفي لخدمات الإدارة
مختار صنافحة الاستثمار



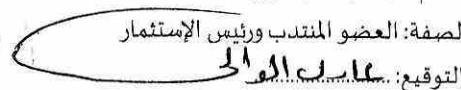
بند (29) – إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

تم إعداد النشرة بمعرفة الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وبذل أقصى درجات العناية والحرص للتأكد من أن البيانات والمعلومات الواردة بالنشرة دقيقة وكاملة وتنتفق مع القواعد والإجراءات القانونية المنظمة لهذا الشأن الصادرة عن الهيئة وأنها لا تخفي أيه معلومات أو بيانات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المحتملين في هذا الإكتتاب، ويجب على المستثمر المحتمل في هذا الإكتتاب القيام بقراءة النشرة والفهم الجيد لها والمخاطر التي قد يتعرض لها قبل إتخاذ قرار الاستثمار.

شركة الأهلي لإدارة المستثمارات المالية

الاسم: /عادل كامل الوالى

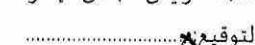
الصفة: العضو المنتدب ورئيس الاستثمار

التوقيع: 

شركة وثاق للتأمين التكافلي

الاسم: /عنتر السيد جاد

الصفة: رئيس مجلس الإدارة

التوقيع: 

بند (30) – إقرار المستشار القانوني

قمت بالمراجعة القانونية لكافة البيانات الواردة بنشرة الإكتتاب في صندوق استثمار وثاق للتأمين التكافلي ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري وتشهد أنها تتماشى مع أحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وكذا العقد المبرم بين شركة وثاق للتأمين التكافلي ومدير الاستثمار شركة الأهلي لإدارة المستثمارات المالية مدير الاستثمار، وهذه شهادة من بذلك.

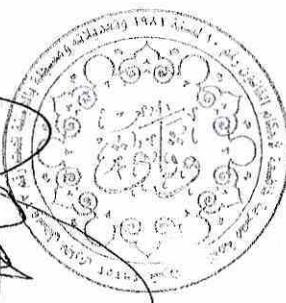
الاسم: / رضا عبد العظيم جابر

مدير عام الشئون القانونية لشركة وثاق للتأمين التكافلي.

١٦٠
ـ شهادت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متوافقة مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، وتم إعتمادها برقم ١٤٧١٢/١٣/٢٠١٤، علمًا بأن إعتماد الهيئة للنشرة ليس إعتماد للجذوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة، حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم استيفائها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك في ضوء المستندات التي قدمت للهيئة وبدون ادنى مسؤولية تقع على الهيئة، وينتحمل كل من الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة ومراقب الحسابات المسئولة عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علمًا بأن الاستثمار في هذه الوثائق هو مسئولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتقديمه للعواائد.



رضا عبد العظيم جابر
المحامي



شركة المحاسبة لخدمات الادارة
في مجال مساعدة الاستثمار